

# الاستنباط والاستقراء

1/ الاستنباط: بأنه ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، أي انتقال الباحث من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولاً إلى جزئياتها ليستخلص ماهية الجزء.

ومثال ذلك: لباحث في دراسته من الظاهرة الكلية وهي السلطات الأساسية في الدولة وهي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية، و انطلاقاً من دراسته للنظام السياسي للدولة و هي الظاهرة الكلية وصولاً إلى دراسة كل سلطة على حدة أي وصولاً إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية ( هي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة)

هذا المثال نلاحظ أن دراسة السلطات المختلفة للدولة تفرض علينا بالضرورة الانطلاق من دراسة نظام الحكم المتبع فيها، و في هذه الحالة نكون أمام استدلال تنازلي ينتقل من دراسة الظاهرة الكلية إلى دراسة الظاهرة الجزئية.

استعمال الاستدلال التنازلي من أجل دراسة السلطة التشريعية و علاقاتها بكل من القضائية و التنفيذية.

يمكن القول أن الاستنباط هو كل استدلال لا تكبر نتيجته عن المقدمات التي تكون منها ذلك الاستدلال، ففي كل دليل استنباطي تكون النتيجة دائماً مساوية أو أصغر من مقدماتها، و كمثال على ذلك:

كل قاعدة للسلوك الاجتماعي لا توصف بالقانونية الا اذا كانت عامة و مجردة و ملزمة (مقدمة كبري) القاعدة المتضمنة في نص المادة 24 من التقنين المدني الجزائري المعدلة بموجب القانون -05- 10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 قاعدة عامة و مجردة و ملزمة (مقدمة صغري) القاعدة 24 قاعدة قانونية.

2/ الاستقراء: هو عبارة عن استدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية

يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام////يقوم العقل بعمليات هدفها التوصل إلى

قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الباحث و الفرق بين الاستنباط و الاستقراء يتمثل في أننا ننقل في الاستقراء من الجزئيات إلى القانون الكلي

الذي يحكمها ، في حين أننا في عملية الاستنباط ننتقل من القانون الكلي إلى الجزئيات التي تقع تحته. إذن هناك تداخل بين عملية الاستقراء و عملية الاستنباط و الخلاف بينهما لا يكون إلا في الاتجاه العكسي من أسفل إلى أعلى بالنسبة للاستقراء و من أعلى إلى أسفل بالنسبة إلى الاستنباط و كمثال على عملية الاستقراء:

أن يقوم الباحث بدراسة علاقة الجهاز القضائي بالجهاز التنفيذي ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي ، من خلال كل ذلك نصل إلى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ أساسي و ضروري لنظام الحكم في الدولة. و في هذا المثال تكون قد انتقلنا من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة إلى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات ، و بالتالي نكون قد استخدمنا المنهج الاستقرائي في الدراسة. من الناحية التاريخية ، يعتبر الفيلسوف "أرسطو" أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه و تحليلاته السياسية حول الدولة و الحكومة و قد انتقد الفيلسوف "أرسطو" المنهج الاستنباطي الذي استعمله الفيلسوف "أفلاطون" و نتيجة هذه الانتقادات جاء المنهج الاستقرائي المنهج الاستقرائي يتبع الخطوات التالية:

- 1-تحديد الظاهرة المراد دراستها
- 2-جمع المعلومات المتعلقة بالظواهر الجزئية
- 3-الوصول إلى نتائج و الكشف عنها

و قد قام الفيلسوف "أرسطو" باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة و الحكومة حيث ينتقل من الجزء إلى الكل، و يتمثل الجزء في الأسرة و القرية أما الكل فيتمثل في الدولة ، و التي يعتبرها "أرسطو" بأنها نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة و هي : الأسرة القرية ، الدولة. فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع و هي تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء و كذلك الأهل و الأقارب و العبيد، و هذه الأسرة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن بقية الأسر، كذلك وجدت القرية التي تشمل مجموعة من الأسر. أما الدولة فهي تتكون من مجموعة من القرى و هي تمثل الظاهرة الكلية عند "أرسطو"، أما الأسرة و القرية فتمثل الظاهرة الجزئية.

و من خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقا بشكل واسع من طرف مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصا و العلوم الاجتماعية عموما.